

تقرير تفصي الحقائق

إلى مساهمي بنك إتش إس بي سي عُمان ش.م.ع.

لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في تعميم الهيئة العامة لسوق المال ("الهيئة") رقم ٢٠٠٣/١٦ بتاريخ ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٣ حول تقرير مجلس الإدارة عن تنظيم وإدارة بنك إتش إس بي سي عُمان ش.م.ع. ("البنك") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ وللسنة المنتهية في ذلك التاريخ عن تنظيم وإدارة الشركة وتطبيق مبادئ تنظيم وإدارة الشركات وفقاً لميثاق تنظيم وإدارة الشركات الذي أصدرته الهيئة بموجب التعميم رقم ٢٠٠٢/١١ بتاريخ ٣ يونيو ٢٠٠٢ وما أضافت عليه قواعد وشروط إفصاح الجهات المصدرة للأوراق المالية وتعاملات الأشخاص المطلعين المعتمدة بالقرار الإداري رقم ٢٠٠٧/٥ المؤرخ ٢٧ يونيو ٢٠٠٧ واللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال الصادرة بموجب القرار رقم ٢٠٠٩/١ بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٠٩ (مجتمعة "الميثاق واللوائح والإفصاحات الإضافية"). وقد نفذنا مهمتنا وفقاً للمعيار الدولي للخدمات المصاحبة والمنظم لمهام الإجراءات المتفق عليها. وقد نفذت تلك الإجراءات، وفقاً لما نص عليه التعميم رقم ٢٠٠٣/١٦ فقط لمساعدتكم في تقييم التزام البنك بالميثاق كما صدر عن الهيئة.

وندرج بالفقرة التالية تقريرنا عن نتائج الإجراءات المنفذة.

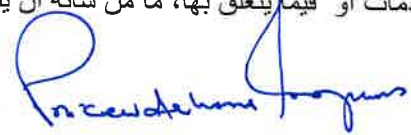
لقد وجدنا أن تقرير مجلس الإدارة عن تنظيم وإدارة البنك يعكس تطبيق البنك لأحكام الميثاق واللوائح والإفصاحات الإضافية ويخلو من أية أخطاء جوهرية.

وحيث أن الإجراءات أعلاه لا تشكل مراجعة أو فحصاً منفذاً وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة أو المعايير الدولية لمهام الفحص، فلا نعرب عن أية تأكيدات بصدد تقرير تنظيم وإدارة البنك.

وفي حال قيامنا بالمزيد من الإجراءات أو إجراء مراجعة أو فحص لتقرير تنظيم وإدارة البنك وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة أو وفقاً للمعايير الدولية لمهام الفحص، فربما استرعت انتباهنا أمور أخرى وذكرناها لكم.

إن تقريرنا هذا معد فقط للغرض الموضح في الفقرة الأولى منه ولاطلاعكم ولا يجوز استخدامه لأي غرض آخر. يتعلق هذا التقرير فقط بتقرير مجلس الإدارة حول تنظيم وإدارة البنك المضمن بالتقرير السنوي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ ولا يشمل أية قوائم مالية لبنك إتش إس بي سي عُمان ش.م.ع. ككل.

إن التزاماتنا فيما يتعلق بهذا التقرير منفصلة كلياً عن أي دور آخر قد نؤديه (أو قد أدبناه) كمدققي حسابات للبنك أو غير ذلك، ولا تتغير مسؤولياتنا والتزاماتنا بموجب ذلك. لا يوجد في هذا التقرير، أو في أي شيء قيل أو تم فعله في سياق هذه الخدمات أو فيما يتعلق بها، ما من شأنه أن يقدم أي واجب عناية قد يكون لنا بصفتنا مدققين لأي قوائم مالية للبنك.



٣ مارس ٢٠١٦
مسقط، سلطنة عُمان